

ورقة تحديد النطاق

**من الظهور إلى
التعرض للخطر:
عندما تخذل وسائل
التواصل الاجتماعي
المدافعين عن حقوق
الإنسان**

مارس 2026



جدول المحتويات

03	مقدمة
04	المنهجية
05	القانون الدولي والمعايير الدولية
06	الإخفاقات في الإشراف على المحتوى وتحجيم الانتشار
10	الامتثال لطلبات الحكومات القمعية
12	الهجمات الرقمية وعدم كفاية التدابير التصحيحية
15	التباين في التعامل مع المستخدمين والمحتوى
17	صعوبات التواصل مع منصات التواصل الاجتماعي
20	الخاتمة
22	التوصيات

مقدمة

غدت منصات التواصل الاجتماعي منذ نشأتها أدوات لا غنى عنها للمدافعين عن حقوق الإنسان؛ إذ يلجأ الناس إليها لجمع المعلومات، ورفع مستوى الوعي بالإنجازات والتحديات، ومشاركة التقارير والوثائق، وبناء المجتمعات والشبكات وتنظيمها، وإيصال صوت الفئات المهمشة.

بيد أنَّ المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان ("المقررة الخاصة") خلصت من خلال عملها والمشاورات التي أجرتها مع المدافعين إلى أن هذه المنصات نفسها تعيق إلى حدٍ كبير العمل في مجال حقوق الإنسان. فمن خلال ممارسات الإشراف على المحتوى التي يمكن القول إنها معيبة على أقل تقدير، والقمع الخوارزمي، والاستجابات غير الكافية للمضايقات بواسطة الإنترنت، والامتثال إلى ما تمليه الدول من مطالب قمعية، فإنَّ منصات التواصل الاجتماعي تساهم—سواء أكان ذلك بقصد أم بغير قصد— في إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان، وتهميشهم بتجريدهم من منابرهم، وتعريضهم إلى الخطر [1].

وبالنظر إلى هذه الشواغل، فإنَّ المقررة الخاصة تنشر ورقة تحديد النطاق هذه لبحث تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها اشتداد الحاجة إلى قيام الشركات مالكة هذه المنصات بالإيفاء بمسؤولياتها إزاء حقوق الإنسان، وإلى التزام الدول باحترام التزاماتها وضمن أن تظلَّ المساحات الرقمية أوساطاً آمنة وممكنة للمدافعين.

[1] تُعرّف المقررة الخاصة المدافع عن حقوق الإنسان بأنه أي شخص يعمل، بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين، بطريقة سلمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان أو حمايتها، وفقاً لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

المنهجية

تستند هذه الورقة إلى أبحاث ومشاورات [2] أجراها مكتب مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل مع أولئك الذين يعملون على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها في جميع المناطق.

لقد كان نطاق هذه الورقة محكومات بمحددات الوقت والموارد المتاحة وإمكانية الوصول، ولا تزعم أنها جامعة مانعة؛ وإنما تمثل تجارب المنظمات التي تمكنت من المساهمة في العملية التشاورية. ويتعيّن أن تُقرأ باعتبارها رصداً للأنماط والمخاطر الرئيسية، فهي ليست تقييماً شاملاً لكافة التأثيرات ذات الصلة بالمنصات على الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وقد شاركت المقررة الخاصة شواغلها بشأن سياسات شركتي ميّتا و إكس. وتأثيرهما من خلال مراسلتين رسميتين أرسلتا في 30 كانون الأول / ديسمبر 2025، مع إحاطتهما علماً بأن تلك الرسائل وردودهما عليها ستُدرج في هذه الورقة. ولم يتم تلقي أي رد حتى تاريخ النشر.

[2] أُجريت المشاورات بموجب قاعدة تشاتام هاوس. ملاحظة المترجمة: تشير قاعدة تشاتام هاوس إلى مبدأ يمنع كشف هوية المتحدثين أو انتماءاتهم لضمان حرية التعبير وحماية المصادر.

1. القانون الدولي والمعايير الدولية

ينص إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان [3] (إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان)، الذي اعتمده الجمعية العامة في كانون الأول / ديسمبر 1998، في المادة الأولى منه على أن: "من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية على المستويين الوطني والدولي." وتبرز ذلك الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة التي تنص على أن "لكل شخص الحق، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، في أن يشارك في الأنشطة السلمية لمناهضة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية"، في حين تكفل المادة السادسة حق الجميع في تبادل المعلومات والآراء والمعارف المتعلقة بجميع حقوق الإنسان، وتوجيه انتباه الجمهور إلى هذه الأمور.

تستند المادة السادسة من إعلان حقوق الإنسان إلى المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحمي الحق في حرية الرأي والحق في حرية التعبير، والمُعَرَّفة بأنها "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل منطوق أو مكتوب أو بواسطة المطبوعات أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها." ويجوز تقييد حرية التعبير وفقاً للفقرة الثالثة من المادة نفسها التي تشترط أن تكون القيود واضحة ودقيقة ("محددة بنص القانون")، وأن تكون ضرورية لإحقاق "احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم"، أو "حماية الأمن القومي أو النظام العام"، أو "حماية الصحة العامة والآداب العامة".

تُعدّ الدول الجهة الرئيسية المسؤولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتعين عليها حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل أطراف ثالثة داخل أراضيها أو ضمن نطاق ولايتها القضائية، بما في ذلك الشركات. غير أنّ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بيّنت أن على الشركات نفسها مسؤولية: أ. تجنب التسبب في تبعات سلبية على حقوق الإنسان أو المساهمة في إحداثها؛ ب. منع حدوث تلك التبعات أو تحجيم أثرها، ولا سيما تلك المرتبطة مباشرة بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها أو المتصلة بعلاقاتها التجارية. ولتحقق إيفاء الشركات بمسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان فلا بد لها من: أ. إبداء الالتزام السياسي بالاضطلاع بمسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان؛ ب. إجراء عملية تدقيق شاملة لتحديد ما لأعمالها من تأثيرات على حقوق الإنسان، ومنع حدوثها أو التقليل من وطأتها، مع توثيق كيفية التعامل معها؛ ج. إنشاء آليات من شأنها معالجة أي تبعات سلبية على حقوق الإنسان تتسبب بها أو تُساهم فيها. إنّ المسؤولية المتعلقة باحترام حقوق الإنسان إنما هي معيار عالمي للسلوك ينطبق على الشركات كافة، دونما اعتبار لقدرة الدول أو استعدادها للإيفاء بالتزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

[3] قرار الجمعية العامة A/RES/53/144 بشأن إعلان المدافعين عن حقوق الإنسان [متاح باللغة العربية](#) عبر الموقع الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

2. الإخفاقات في الإشراف على المحتوى وتحجيم الانتشار

يؤكد المدافعون عن حقوق الإنسان في مختلف المناطق أن ثمة جملة إخفاقات في أنظمة الإشراف على المحتوى على منصات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يسفر عن تداعيات خطيرة تمسّ الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان. وتتمثل هذه الإخفاقات في حذف المحتوى المشروع، والحجب الظلي، وحذف المحتوى على نحو تعسفي، فضلاً عن الإنفاذ غير المتسق لمعايير المنتدى، وغياب الشفافية في الإجراءات الداخلية على وجه الإجمال.

1.2 حذف المحتوى الحقوقي المشروع

وفقاً للمعلومات التي تم تلقيها لدى إعداد هذه الورقة، أفادت عدة منظمات بتوثيق حوادث تم فيها حذف محتوى حقوقي مشروع بدعوى انتهاك سياسات المنصات.

وقد سجلت إحدى المنظمات قيام منصات تابعة لشركة ميتا بحذف منشورات متعلقة بحقوق الإنسان في **فلسطين**، بموجب سياسات تتعلق بـ "أفراد خطرين ومنظمات خطيرة" أو "المحتوى العنيف"، وغالباً ما تم ذلك دون تقديم تفسير واضح أو إتاحة سبل للانتصاف. وشملت تلك المنشورات توثيقاً لحالات قتل خارج نطاق القضاء، واعتقالات تعسفية، واحتجاجات سلمية؛ وكان لذلك تأثير على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين بوجه خاص، ولم يتلقَّ بعضهم أي إخطار أو توضيح لأسباب هذا الحجب. كما أبلغ المدافعون عن حقوق الإنسان عن عدم الاتساق في الإجراءات؛ فعلى سبيل المثال، حُذفت منشورات تنتقد محتوى يحض على الكراهية أو التطرف، في حين ظل المحتوى الأصلي المسمي متاحاً على الإنترنت.^[4] ودأبت منظمة تعنى بالحقوق الرقمية على توثيق عمليات حجب وحذف المحتوى المرتبط بحقوق الإنسان في فلسطين من قبل عدد من المنصات من بينها فيسبوك وإكس وإنستغرام.^[5] وعلى صعيد متصل، أفادت منظمة أخرى بإزالة محتوى يوثق ضحايا الحرب في **سوريا**، بما في ذلك منشورات كان من شأنها المساهمة في جهود المساءلة الدولية.^[6] وعادة ما تتذرع المنصات بعدد من المزايم لتسويق حذف هذا المحتوى بمن قبيل تمجيد أفراد خطرين أو منظمات خطيرة أو تضمّن ذلك المحتوى مادة عنيفة أو صادمة. كما تم تصنيف صور الضحايا، ولا سيما الأطفال، على أنها استغلال للأطفال.

[4] المساهمة A التي تلقتها المقررة الخاصة.

[5] المساهمة B التي تلقتها المقررة الخاصة.

[6] المساهمة C التي تلقتها المقررة الخاصة.

تتكرر هذه الإشكاليات في مناطق أخرى وعبر منصات مختلفة. فعل تطبيق تيك توك، تعرض المحتوى المتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في **شينجيانغ و التبت** إلى عمليات تأشير وحذف وتقييد متكررة خلال السنوات الأخيرة، بذريعة مخالفة إرشادات المنتدى. [7][8] وفي السياق ذاته، أفادت منظمة حقوقية بيلاروسية بأن منشوراتها حول ضحايا القمع السياسي في **بيلاروسيا** صُنفت أحياناً على أنها محتوى غير لائق أو سياسي على منصتي فيسبوك وإنستغرام، وقد أسفرت الاستئنافات التي قُدّمت عن نتائج متباينة دون تقديم توضيحات كافية. [9] أما في **كمبوديا**، فقد واجه الصحفيون تعليق حساباتهم على فيسبوك بُعيد نشر محتوى يتناول نزاعات الأراضي والفساد وإزالة الغابات. وخلال الانتخابات الوطنية لعام 2023، تم حجب حسابات عدة وسائل إعلام مستقلة، الأمر الذي أدى إلى تحجيم القدرة على الوصول إلى المعلومات المستقلة على نحو جسيم. [10] وسجلت منظمة حقوقية إقليمية أن إحدى حملاتها الممولة حول منظمة آسيان وحقوق الإنسان قد تم تصنيفها على أنها محتوى غير لائق أو حساس، وحُذفت من منصات التواصل الاجتماعي في **الفلبين و كمبوديا** دون مسوغات واضحة، على الرغم من تواصل الحملة دون عوائق في دول آسيوية أخرى. [11]

2.2 الحجب الظلي وتحجيم الظهور

أبلغ المدافعون عن حقوق الإنسان عن شيوع ممارسة الحجب الظلي، حيث تصبح منشورات المستخدمين غير مرئية للآخرين دون إخطار.

وقد خلصت عدة منظمات إلى أن حسابات الفلسطينيين المدافعين عن حقوق الإنسان، والمحتوى المتعلق بحقوق الإنسان في فلسطين على وجه الإجمال، قد تعرضت إلى الحجب الظلي عبر منصات تابعة لشركة ميتا، هي فيسبوك وإنستغرام. وقد تصاعدت هذه الممارسات منذ بدء حرب الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل، [12] على أنها كانت قائمة وموثقة من قبل ذلك. [13] ويعني هذا الإجراء عادةً أن المعلومات التي يشاركها هؤلاء المدافعون—سواء أكانت تتعلق بتوثيق الانتهاكات الميدانية، أو ساعية إلى تعزيز الوعي الدولي، أو إلى جمع التبرعات لدعم الضحايا—ستصل إلى عدد أقل من الجمهور، الأمر الذي يحد من فعالية عملهم. ولا يتلقى المستخدمون المتضررون أي إخطار أو تبرير. ويتعذر فهم هذه الحالات أو التحقق منها نظراً إلى غياب الشفافية من جانب شركة ميتا فيما يتعلق بآليات الإنفاذ الخوارزمية [14][15].

[7] صحيفة الغارديان، "كشف المستور: كيف تحظر تيك توك مقاطع الفيديو التي لا ترضي بكين"، أيلول / سبتمبر 2019.
[8] إذاعة آسيا الحرة، "تيك توك تحذف مقاطع فيديو متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ضد الأويغور"، تشرين الثاني / نوفمبر 2024.

[9] المساهمة D التي تلقتها المقررة الخاصة.

[10] المساهمة E التي تلقتها المقررة الخاصة.

[11] المساهمة F التي تلقتها المقررة الخاصة.

[12] منظمة العفو الدولية، "إسرائيل/الأرض الفلسطينية المحتلة: ما بعد وقف إطلاق النار: الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في قطاع غزة المحتل مستمرة"، 27 تشرين الثاني / نوفمبر 2025. ملاحظة المترجمة: تعذر الوصول إلى المقالة بكلتا اللغتين الإنجليزية والعربية.

[13] منظمة سميكس، "حرب إسرائيلية ضارية على الرواية والمحتوى الفلسطينيين"، حزيران / يونيو 2022.

[14] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[15] المساهمة (B) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وقد وجدت منظمات تعمل في مجال حرية التعبير أن الحظر الظلي قد أثر على نحو غير متناسب على المدافعات النسويات عن حقوق الإنسان في لبنان، واللائي أُبلغن عن حذف منشوراتهن، ولا سيما تلك المنشورة باللغة العربية، في الوقت عينه الذي يظل المحتوى التحريضي الذي يستهدف النساء متاحاً. [16][17] كما تتأثر المدافعات اللائي يناصرن الحقوق الجنسية والإنجابية. [18]

وفي مثال وثقته إحدى المنظمات المُبلّغة، أفاد تجمّع للصحفيين المهاجرين في تشيلي بأن المنشورات التي غطت فعاليةً مناهضةً للعنصرية على إنستغرام لم تكن تظهر على صفحاتهم. وعلى الرغم من طلبات الدعم المتكررة، لم يُقدّم أي تفسير واضح لسبب حجب المنشورات، ولم تُستعد إلا بعد مراسلات مطوّلة. وقد ترك غياب الشفافية التجمّع على غير تيقن من حقيقة أسباب التقييد، الأمر الذي ثناه عن مواصلة النشر. [19]

لقد استُخدم الحجب الظلي أيضاً للإضرار بالناشطين في مجال مناصرة حقوق مجتمع الميم-عين+. ففي عام 2024، أدت التغييرات في سياسات [20] شركة ميتا إلى تقييد وصول "المحتوى السياسي" بوسائل تستند إلى الخوارزميات عبر منصتي إنستغرام وثرديز، دون توضيح مؤدّى تلك السياسة أو كيف سيتم تطبيقها. وأدى هذا التغيير عملياً إلى تراجع حاد في انتشار المنشورات الموثوقة والتوعوية لعدة حسابات معنية بحقوق مجتمع الميم-عين+ على إنستغرام [21]، بما في ذلك حسابات منظمات أمريكية مثل حملة حقوق الإنسان Human Rights Campaign ومنظمة غلاد GLAAD. وليس هذا إلى إضافة إلى سجل شركة ميتا الحافل بممارسة الحجب الظلي للمحتوى المتعلق بمجتمع الميم-عين+، والذي غالباً ما يتم تصنيفه بشكل خاطئ على أنه محتوى جنسي صريح. [22]

3.2 إخفاقات الرقابة الخوارزمية والآلية

يبدو أن منشأ العديد من إخفاقات الرقابة المذكورة آنفاً إنما هو استخدام أنظمة الرقابة الآلية أو المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ووفقاً لإحدى المنظمات غير الحكومية، فإن هذه التقنيات غالباً ما تكون غير متقدمة بما يكفي للتمييز بدقة بين المحتوى القانوني وغير القانوني، الأمر الذي يؤدي إلى حذف محتوى ضخم من التعبير المشروع، بما في ذلك ما يصدر عن المدافعين عن حقوق الإنسان [23].

[16] المساهمة (B) التي تلقتها المقررة الخاصة.
[17] منظمة سميكس، "تقرير بحثي: مجابهة الإسكات الهيكلي: التحديات والمقاومة بين الناشطات النسويات الرقيات في لبنان"، نيسان / أبريل 2025.

[18] المساهمة (C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[19] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[20] إنستغرام، "مواصلة نهجنا حيال المحتوى السياسي على إنستغرام وثرديز"، شباط / فبراير 2024.

[21] أكاونتبيل تك، "قيود ميتا على المحتوى السياسي تتسبب في انخفاض حاد في وصول الحسابات إلى الجمهور"، تموز / يوليو 2024.

[22] حملة حقوق الإنسان، "سياسات ميتا الجديدة: كيف تهدد مجتمعات الميم-عين+ ونصائحننا لإبقائكم آمنين على

الإنترنت"، كانون الثاني / يناير 2025.

[23] المساهمة (G) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وذكرت منظمة أخرى مثلاً على قيام المرشحات الآلية بتصنيف منشورات مشروعة توثق القمع خلال انتخابات **فنزويلا** عام 2024 بشكل خاطئ على أنها "تحريض على العنف"، وقد أدى هذا إلى حظرها. [24] كما أفادت المنظمة بأن قد تم تعليق حساب تجمّع معني بالحقوق الإنجابية في **البرازيل** بشكل دائم بسبب نشره معلومات حول عقار ميزوبروستول، وهو دواء لعلاج القرحة لطالما استخدمته النساء البرازيليات لتحفيز الإجهاض. [25]

4.2 تعليق الحسابات والإبلاغ الجماعي

يواجه الأفراد ومنظمات المجتمع المدني ممن يدافعون عن حقوق الإنسان كذلك تعليق الحسابات وقيوداً ناتجة عن حملات إبلاغ جماعي منسقة تشنها حسابات تحريضية موجّهة، وجهات مرتبطة بالدول، ومجموعات يمينية وأخرى مناهضة لحقوق الإنسان.

في **أمريكا الوسطى**، سجلت إحدى المنظمات الإقليمية استخدام الحسابات الآلية وحملات الإساءة المنسقة لإنشاء بلاغات كاذبة، وقد أدى هذا إلى حذف المحتوى وفقدان الحسابات الخاصة بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ويكثر أن تقع هذه الحوادث دون إنذار مسبق أو مسوغات معقولة، ناهيك عن كون مسارات الاستئناف مفتقدة للشفافية أو بعيدة المنال، ولا سيما للمستخدمين الذين ليس لهم قنوات اتصال مباشرة مع شركاء تلك المنصات الموثوقين. [26] وفي **بنغلاديش**، واجه المدافعون عن حقوق الإنسان من الحركة النسوية والناشطون في حقوق مجتمع الميم-عين+ والمدافعون العلمانيون إشكاليات مماثلة، إذ أفضت حملات الإبلاغ الجماعي المنسقة عن تعليق تلقائي لحساباتهم على فيسبوك وإنستغرام، دون إتاحة أي سبل فعالة للانتصاف. [27] أما في **إيران**، فقد أفادت إحدى المنظمات بأن حسابات الناشطات في مجال حقوق المرأة على إنستغرام قد تعرضت للتعتيل أو الحجب الظلي في أعقاب موجة بلاغات جماعية نُسبت إلى السلطات الإيرانية. [28] وفي **بلجيكا**، تعرض حساب على إنستغرام مخصص للتوعية بمناهضة العنصرية تديره إحدى المدافعات الشابات عن حقوق الإنسان للتعتيل سبع مرات بين عامي 2023 و2025 بسبب بلاغات جماعية من مجموعات مناهضة لحقوق الإنسان، وهذا ما اضطرها في نهاية الأمر إلى تحويل الحساب إلى حساب خاص والكف عن النشر. [29] وفي **ماليزيا**، ذكرت إحدى المنظمات أن الحسابات العائدة إلى منظمة حقوقية نسوية واثنين من موظفيها على فيسبوك وإنستغرام قد عُلقَت دون توضيح، وذلك في أعقاب موجة من المضايقات بواسطة الإنترنت. وعلى الرغم من استعادة الحسابات لاحقاً، إلا أن الحادثة أثرت على الجانب التواصلية من عملهم، الأمر الذي حدا بالمنظمة إلى إجراء مراجعة داخلية لاستراتيجيتها الرقمية. [30]

[24] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[25] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[26] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[27] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[28] المساهمة (B) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[29] تطبيق إنستغرام.

[30] المساهمة (G) التي تلقتها المقررة الخاصة.

3. الامتثال لطلبات الحكومات القمعية

في الوقت الذي يواجه الأفراد الذين يستخدمون منصات التواصل الاجتماعي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تدخلات حكومية تسعى إلى إخماد المعارضة والتحكم في السرديات، [31] يكثر أن تعتمد بعض الشركات إلى الامتثال لطلبات حكومية بفرض الرقابة تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تيسر عمليات الرقابة الحكومية..

1.3 الامتثال لطلبات الرقابة

في إطار المعلومات التي تلقتها المقررة الخاصة تمهيداً لإعداد هذه الورقة، ألفت عدة منظمات الضوء على حالات مارست فيها الحكومات ضغوطاً على منصات التواصل الاجتماعي لإجبارها على تطويع ممارسات الإشراف على المحتوى لوجهات نظر سياسية محددة، أو لفرض رقابة مباشرة على المدافعين عن حقوق الإنسان. وقد تتخذ ذلك هيئة التهديد بخنق الخدمة (أي تقييد عرض النطاق الترددي المتاح للمنصة)، أو فرض حظر على الإعلانات، أو إيقاع عقوبات قانونية مثل الغرامات المالية.

في **تركيا**، حيث أصبحت منصات التواصل الاجتماعي المصدر الرئيسي للأخبار وأداة حيوية للصحافة المستقلة، عمدت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى إحكام قبضتها على هذه المنصات من خلال جملة من التعديلات على قانون الإنترنت. وقد أشارت إحدى المنظمات إلى معدلات امتثال مرتفعة جداً إلى طلبات حذف المحتوى من قبل الحكومة التركية عبر المنصات الرئيسية؛ حيث بلغت 95 في المئة لتطبيق تيك توك، و85 في المئة لمنصة إكس، و79 في المئة لمنصة إنستغرام خلال النصف الثاني من عام 2024 [32]. وبالتزامن مع اعتقال زعيم المعارضة أكرم إمام أوغلو في آذار/ مارس 2025، أمرت الحكومة بحجب مئات الحسابات، بما في ذلك حسابات مدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين، وجماعات طلابية، ومنظمات مجتمع مدني، ومجموعات معنية بحقوق المرأة. وبينما أذعنت منصة إكس للعديد من أوامر الحجب هذه تحت وطأة التهديد بخنق الخدمة، فقد صرحت شركة ميتا بأنها لم تتخذ أي إجراء، [33] وقيل إنها واجهت غرامة مالية جسيمة [34]. ما أفادت المنظمة التي قدّمت تلك المعلومات بأن شركات ميتا [35] وتيك توك [36] ويوتيوب [37] وإكس [38] قد تعرضت جميعاً إلى ضغوط سعت إلى

[31] [A/80/341](#) ; [A/HRC/38/35](#)

[32] المساهمة (G) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[33] ميتا، "دراسات حالة - محتوى يُزعم أنه ينتهك القانون التركي"، آذار/ مارس 2025.

[34] أسوشيتد برس، "فرض غرامة على شركة ميتا في تركيا بعد رفضها تقييد المحتوى على فيسبوك وإنستغرام"، نيسان/ أبريل 2025.

[35] فيسبوك، "تحديث بشأن فيسبوك في تركيا"، كانون الثاني/ يناير 2021.

[36] تيك توك، "تحديث بشأن تيك توك في تركيا"، كانون الثاني/ يناير 2021.

[37] يوتيوب، "تحديث بشأن يوتيوب في تركيا"، كانون الأول/ ديسمبر 2020.

[38] بلقان إنسايت، "إكس تعين ممثلاً لها في تركيا لرضوخاً لضغوط الحكومة"، أيار/ مايو 2024.

حملها على تعيين ممثلين محليين لها، تحت التهديد بتصعيد التبعات القانونية، وذلك على الرغم من التحذيرات من تداعيات هذه الخطوة التي قد تمنح الحكومة التركية قدرة أكبر على التحكم في منصاتها. [39]

في **الهند**، تعرضت منصة بولتا هندوستان، وهي منصة إعلامية مستقلة تعنى بالقضايا الاجتماعية ويتابعها ثلاثمئة ألف مشترك للحظر من قبل موقع يوتيوب في نيسان/ أبريل 2024، وذلك عقب إخطار من وزارة الإعلام والبث. ولم يقدم الفريق القانوني لشركة غوغل أول الأمر أي تبرير لقيام الموقع بحظر المنصة الإعلامية. [40] وقد أدان المدافعون عن حرية الصحافة هذا الإجراء، فكان أن قام موقع يوتيوب بإعادة تفعيل الحساب. [41] وعلى نحو مماثل، وُجِّهت إلى منصة تويتر (منصة إكس حالياً) اتهاماتٌ بفرض الرقابة على الأصوات الكشميرية استجابة لطلب الحكومة الهندية؛ حيث أفادت لجنة حماية الصحفيين في عام 2019 بأن تويتر منعت المستخدمين داخل الهند من الوصول إلى آلاف التغريدات التي تشارك معلومات حول الأوضاع في **جامو وكشمير** أثناء فترات التعتيم الإعلامي وقطع خدمة الإنترنت، بعد تلقيها إخطارات قانونية من قبل الحكومة الهندية. [42]

أما في **باكستان**، فقد واجهت فعاليات البث المباشر لاحتجاجات البلوش على فيسبوك ويوتيوب بطلاً في سرعة الإنترنت، أو تعرضت للحذف دون تقديم أي توضيحات. [43]

2.3 تمكين الرقابة الحكومية

ثمة شاغل آخر يتمثل في انعدام الشفافية وبسط السيطرة على البيانات الشخصية التي يشاركها المدافعون عن حقوق الإنسان عبر صفحاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي. في حالات وثقتها إحدى المنظمات التي ساهمت في إعداد الورقة، قُدِّمت إلى السلطات الحكومية بيانات مستخدمين تخص مدافعين عن حقوق الإنسان دون علمهم أو موافقتهم. ففي **غواتيمالا** على سبيل المثال، قامت شركة ميتا بمشاركة معلومات مستخدم تخص أحد المدافعين، ولم يقتصر ذلك على الحساب الذي طلبته السلطات فحسب، بل شمل كافة حساباته على وسائل التواصل الاجتماعي. ولم يُخطر المدافع رسماً بذلك قط، ولم يعلم بالأمر إلا بعد إبلاغه من مصدر موثوق على دراية بالوقائع. [44] ويبعث هذا مخاوف جمة، ولا سيما في السياقات التي من المعهود فيها أن تستهدف الحكومات الأصوات المعارضة. ولا تزال العمليات التي بها تقيّم المنصات طلبات السلطات الوطنية وتستجيب إليها تفتقد إلى الشفافية. ونتيجة لذلك، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان قد يتعرضون إلى المراقبة أو الترهيب أو أعمال الانتقام دون أن يدرك الواحد منهم أن قد تمّ النفاذ إلى بياناته الخاصة أو الكشف عنها، ودون إمكانية الوصول إلى سبل انتصاف فعالة.

[39] المساهمة (G) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[40] المساهمة (F) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[41] ميديا نامة، "يوتيوب يعيد قنوات سبق حظرها ومنعها من التبرج"، أيار/ مايو 2024.

[42] لجنة حماية الصحفيين، "الهند تستخدم عملية قانونية تعوزها الشفافية لقمع الصحافة الكشميرية والتعليقات على

تويتر"، تشرين الأول/ أكتوبر 2018.

[43] المساهمة (F) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[44] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

4. الهجمات الرقمية وعدم كفاية التدابير التصحيحية

أعدت منصات التواصل الاجتماعي إنتاج أنماط متقاطعة من التحرش والانتهاكات التي يواجهها العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان بالفعل في سياق عملهم، وذلك ضمن نطاق واسع من الأشكال الرقمية. وقد باتت الانتهاكات عبر الإنترنت أكثر شيوعاً وأفضل تنسيقاً، إذ يُستهدف المدافعون عن حقوق الإنسان بانتظام بحملات مضايقة وتشويه وتضليل تنتشر عبر منصات التواصل الاجتماعي، وكثيراً ما تتضمن استخدام الحسابات المبرمجة "البوتس". [45] ويتزايد انتشار هذه الأساليب التي تكون أحياناً مدعومة بأدوات الذكاء الاصطناعي. وفي مواجهة ذلك، فقد أخفقت المنصات في إتاحة آليات كافية للاستجابة إلى المستخدمين المتضررين من هذه الهجمات أو حمايتهم.

ومن الشواهد الدالة على أبعاد هذه المشكلة، أشارت منظمة غلوبال ويتنس Global Witness في تقرير حديث أصدرته [46] إلى أن اثنين وتسعين في المئة من المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بقضايا الأرض والبيئة الذين شملهم الاستطلاع قد تعرضوا لانتهاكات عبر الإنترنت من قبل جهات عدة، بما في ذلك الأفراد، والحسابات المبرمجة، والحملات المنسقة. ووفقاً لهذه الدراسة، فقد لاقى المدافعون عن حقوق الإنسان في العالم أجمع من الانتهاكات على منصة فيسبوك ما يفوق نظيره على أي منصة تواصل اجتماعي أخرى، تليها منصة إكس (تويتر سابقاً) ثم إنستغرام. [47]

1.4 العنف القائم على النوع الاجتماعي والهوية عبر الإنترنت

عادةً ما يواجه الأشخاص الذين يعانون بالفعل من القمع بصورة أو بأخرى مخاطر أكبر وانتهاكات أشد جسامة لدى استخدامهم منصات التواصل الاجتماعي للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها. ففي جميع مناطق العالم، يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان، ولا سيما النساء والمدافعون من مجتمع الميم-عين+، حملات التضليل، وحملات التشهير، وتشويه السمعة البصري (أي باستخدام الصور والتسجيلات المصوّرة)، وتقنيات التزييف العميق، والابتزاز، والتهديدات، والمضايقات، وكشف البيانات الشخصية، وانتحال الشخصية؛ وهي ممارسات غالباً ما تتجاهلها المنصات أو تكون تدابيرها لمعالجتها مشوبة بالقصور. وتهدف هذه الهجمات إلى نزع الشرعية عن المدافعين، وترهيبهم، والنيل من سمعتهم، والسخرية منهم ومن العمل الذي يضطلعون به.

[45] [القرار 58/23](#) الذي اتخذه مجلس حقوق الإنسان في 4 نيسان / أبريل 2025. هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "نقطة التحول: التصعيد المروع للعنف عبر الإنترنت ضد النساء في المجال العام"، 2025. فروننت لاين ديفنדרز، "التحليل العالمي 2024/2025".

[46] غلوبال ويتنس، "منصات سامة، كوكب محطم"، 16 تموز / يوليو 2025..

[47] غلوبال ويتنس، المصدر نفسه.

وأشارت إحدى المنظمات في أمريكا الوسطى إلى أن الهجمات الرقمية مثلت نحو ربع إجمالي الاعتداءات الموجهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان التي وثقتها في الفترة ما بين عام 2020 وحزيران/ يونيو 2025؛ وهو رقم ما انفك يتصاعد كل عام. وفي **السلفادور**، شكلت الهجمات الرقمية أكثر من نصف إجمالي الاعتداءات ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. كما نُفذ ما يقرب من تسعين في المئة من هذه الهجمات عبر منصات التواصل الاجتماعي. [48]

وذكرت منظمة أخرى تعرّض المدافعة السورية عن حقوق الإنسان، هبة عز الدين الحجي، إلى حملة تشهير عبر منصة فيسبوك استهدفتها شخصياً واستهدفت عائلتها والمنظمة التي تنسب إليها، وذلك بُعيد منشور يناهض الزواج القسري. وقد تلقت الحجي العديد من التهديدات بالقتل عبر سيل من المنشورات على حسابها الشخصي وكذلك عبر صفحة منظماتها، تضمنت دعوات إلى ممارسة العنف الجسدي ضدها. [49][50] وقبل بضع سنوات من ذلك، تعرضت إلى حملات تشويه وتهديدات عبر تطبيق تيلغرام. [51]

وفي **بنغلاديش**، أبرزت إحدى المنظمات حقيقة أن التحول السياسي الذي شهدته البلاد في عام 2024 مثل نقطة تحول؛ ذلك أن التحرش عبر الإنترنت الذي كان يتم في وقائع منعزلة غدا يُمارس ضمن حملات منسقة، مصحوباً بارتفاع حاد في ظاهرة كشف البيانات الشخصية، والتشهير البصري، وخطاب الكراهية القائم على الصور الرمزية الساخرة "الميمز"، وتقديم بلاغات جماعية كيدية ضد حسابات المدافعين عن حقوق الإنسان على منصتي فيسبوك وإنستغرام، فضلاً عن تداول معلومات مضللة على نحو قصدي. وغالباً ما انطوت هذه الهجمات على إساءات ذات دلالات جندرية ودينية، استهدفت بشكل خاص النسويات، والمدافعين العلمانيين عن حقوق الإنسان، والمدافعين عن حقوق مجتمع الميم-عين+. [52]

وأشارت عدة منظمات حقوقية إلى أن الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في إنشاء المحتوى بواسطة تقنيات التزييف العميق والصور المتلاعب بها قد أدى إلى زيادة حدة انكشاف المدافعين عن حقوق الإنسان عبر الإنترنت، ولا سيما المدافعات منهم. [53][54][55] وقد كان الحال كذلك في **فنزويلا**، حيث استهدفت المدافعة عن حقوق الإنسان، مارثا ليا غراخاليس، بحملة تشهير استندت إلى مقطع مصوّر أنتج بواسطة الذكاء الاصطناعي يروّج لرواية كاذبة مؤدّاهَا أن عملها الحقوقي ما هو إلا غطاء للتآمر ضد الحكومة. وقد تمّ تداول الفيديو على نطاق واسع عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق واتساب، بمشاركة من ميليشيات رقمية يُنَاط بها تنفيذ مثل هذه الهجمات وتعظيم أثرها. ومتى انتشر مثل هذا المحتوى، يصبح من الصعب دحضه أو إزالته. [56]

[48] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[49] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[50] انظر الرسالة [AL SYR 3/2025](#).

[51] انظر الرسالة [AL OTH 129/2023](#)، التي لم يتلقَ المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة أي رد عليها من قبل تيلغرام.

[52] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[53] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[54] المساهمة (J) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[55] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[56] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وفي جميع الأمثلة المذكورة آنفاً، أفادت التقارير بأن استجابة المنصات إلى هذه الأضرار كانت بطيئة أو غير فعالة.

وجلّى العديد من التقارير المقدّمة دور منصات التواصل الاجتماعي في إنكفاء المحتوى الضار وتعظيم أثره بناءً على خوارزمياتها التي تمنح الأولوية للمحتوى العنيف والاستقطابي والمثير للجدل، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى زيادة نطاق وصول المتحرشين والمنتهكين. [57][58][59] وحذرت إحدى المنظمات من أن الخوارزميات المدفوعة بزيادة الربح والمطبقة حالياً في منصات التواصل الاجتماعي السائدة تسهم بشكل مباشر في العنف الرقمي ضد المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة **ميسوأمریکا***، وهو ما يشكل جزءاً من حلقة مستمرة من العنف الذي غالباً ما ينتقل إلى الحيز المادي. [60] ووفقاً لاستطلاع منظمة غلوبال ويتنس المُشار إليه آنفاً، فإن أربعة وثمانين في المئة من المدافعين عن البيئة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، ممن أبلغوا عن استهدافهم بسبب نشاطهم، يعتقدون أن الضرر عبر الإنترنت قد ساهم "بشكل مباشر" أو "إلى حد ما" في إلحاق الضرر بهم خارج الفضاء الرقمي. [61]

2.4 غياب آليات الانتصاف والشكاوى الفعالة

شددت المنظمات في كافة التقارير المقدمة على غياب منظومات شكاوى مستجيبة، أو تتسم بالشفافية، أو قائمة على العنصر البشري عندما يحاول المدافعون عن حقوق الإنسان الإبلاغ عن الانتهاكات. وقد كشف استطلاع غلوبال ويتنس أن اثني عشر في المئة فقط من المدافعين الذين أبلغوا منصات التواصل الاجتماعي عن تعرضهم للإساءة والتحرش كانوا راضين عن الاستجابة التي تلقوها. [62] ووفقاً لإحدى المنظمات، فإن منصات مثل تيك توك وتيلغرام لا تستجيب مطلقاً إلى طلبات تقديم المساعدة المقدمة من المنظمات المتخصصة في منطقة أمريكا الوسطى. وفوق ذلك، فإن العديد من الإجراءات تتطلب إتقان اللغة الإنجليزية وتُدار بواسطة حسابات مبرمجة أو ردود آلية. [63] وفي **بنغلاديش**، وجدت إحدى المنظمات أن أكثر من تسعين في المئة من بلاغات الانتهاكات المقدمة إلى فيسبوك والمتعلقة بالتحرش الإلكتروني بالمدافعين قد لاقت إما بالتجاهل أو تدابير انتقامية ضد مقدم الشكاوى بدلاً من الجاني، بما في ذلك تعليق الحسابات. [64] وأشارت إحدى المدافعات **الليبريات** إلى أن تقاعس المنصات عن الاستجابة لحوادث الهجمات الرقمية ضد المدافعات اللواتي يعملن على تعزيز المشاركة السياسية للنساء قد أدى في بعض الحالات إلى وقوع اعتداءات جسدية ضدهن. [65]

[57] المساهمة (I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[58] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[59] المساهمة (C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

* ميسوأمریکا: مصطلح جيو-ثقافي يشمل دول أمريكا الوسطى والمناطق الوسطى والجنوبية من المكسيك؛ وتُعرف هذه المنطقة تاريخياً وحقوقياً بوجود تحديات أمنية وبيئية متداخلة تواجه المدافعين عن الحقوق (المترجمة).

[60] المساهمات (B) و (F) و (H) و (J) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[61] غلوبال ويتنس، "منصات سامة، كوكب محطم"، 16 تموز/ يوليو 2025.

[62] المصدر نفسه.

[63] لمساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[64] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[65] المساهمة (K) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وأفادت منظمة تخصص وقتاً وموارد لتشغيل مكتب مساعدة معني بالأمن الرقمي لصالح المدافعين بأن معظم البلاغات التي تتابعها تُحل في نهاية الأمر، غير أن فترة استجابة المنصات التي تصل إلى أربعة عشر يوماً، وغياب الرد أحياناً أو إصدار قرارات سلبية، يسهم في تعريض المدافعين إلى مزيد من المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن ليست لدى معظم المدافعين عن حقوق الإنسان سبل الوصول إلى مثل هذا الدعم والموارد على نحو مستدام، وقلما يتوصلون والحال هذه إلى نتائج إيجابية في تعاملاتهم مع المنصات. كما طُرحت شواغل بشأن حالات انتحال الشخصية عبر الحسابات أو التحرش في غرف الدردشة، وهي مشكلات كثيراً ما تواجهها المدافعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد تؤدي إلى أضرار جسيمة. ومع ذلك، تفيد المنظمة بأن المنصات تحقق على نحو متكرر في حل هذه المشاكل، وتكتفي بطلب ملء نموذج ما دون نتيجة ملموسة. [66]

5. التباين في التعامل مع المستخدمين والمحتوى

حددت عدة منظمات جُملةً من أوجه التباين في كيفية تعامل منصات التواصل الاجتماعي مع المدافعين عن حقوق الإنسان والمحتوى الذي ينشرونه، ولا سيما على أساس اللغة والمنطقة الجغرافية. [67]

1.5 التفاوت ذو الصلة باللغة

تتمثل إحدى الإشكاليات الرئيسية في غياب القدرات اللغوية الكافية لدى فرق إدارة المحتوى وأدواته. ويظهر ذلك جلياً في إدارة المحتوى باللغات سوى الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية، حيث كثيراً ما يمر المحتوى المؤذي أو الذي يحرض على الكراهية دون رصد أو معالجة.

لقد بيّنت أبحاث أجرتها إحدى المنظمات بشأن التحرش عبر الإنترنت في **بنغلاديش** الكيفية التي بها تخفق منصات مثل فيسبوك في رصد المحتوى المسيء باللغة البنغالية واتخاذ إجراءات بشأنه. فعلى الرغم من البلاغات المتكررة، غالباً ما تظل الحسابات المسيئة نشطة، أما مصطلحات الكراهية من قبيل لفظ "شاهباغي" [68] ، الذي يُستخدم بطريقة مهينة ضد الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فلا يتم تصنيفها كذلك ولا إزالتها. [69]

[66] المساهمة (C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[67] المساهمات (A) و(B) و(C) و(F) و(I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[68] مصطلح نشأ خلال احتجاجات شاه باغ عام 2013، ويستخدم كلفظ عامي قذحي للإشارة إلى الأفراد ذوي التوجهات اليسارية أو الليبرالية أو العلمانية، وغالباً ما ينطوي على اتهام بمعاداة الإسلام ويشير إلى الانحياز لجانب المحاكمات الإعلامية وعدالة الغوغاء.

[69] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وفي الوقت ذاته، فإنَّ الإشراف المفرط بلغات أخرى يوجد ديناميكية مختلفة بيد أنها ضارة بالقدر نفسه. فقد لاحظت عدة منظمات أن المنشورات باللغة العربية، وبخاصة تلك المتعلقة بفلسطين وسوريا والقضايا الحقوقية على الصعيد الإقليمي، تخضع لإجراءات إشراف أكثر صرامة وعدوانية مقارنة بالمنشورات بلغات أخرى. [70]

وبوجه عام، فإنَّ ثمة نزوعاً غير متناسب إلى أن يتعرض المحتوى المنشور بلغات غير الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية إلى الإزالة أو تأشيرته بوصف يدينه، نظراً إلى افتقار منصات التواصل الاجتماعي إلى القدرات اللازمة لممارسة الإشراف باللغات المحلية. [71] وفي **كمبوديا**، أعرب إحدى المنظمات الحقوقية عن شواغل مماثلة، مشيرة إلى أن عمليات حذف المحتوى باللغة الخميرية تعوزها التفسيرات، فضلاً عن انعدام وجود بنية تحتية داعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتحدثون اللغة الخميرية فقط. [72] وأشارت منظمة أخرى إلى واقع أنَّ اللغة الأوردية هي بمثابة "نقطة عمياء" للمنصات فيما يتعلق بخطاب الكراهية والتهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في **باكستان**. [73] أما في **إيران**، فقد كشفت إجراءات تطبيق إنستغرام للإشراف على المحتوى باللغة الفارسية عن أوجه قصور في تطبيق سياسات المنصة لإدارة المحتوى المتعلقة باللغات غير الغربية. [74]

2.5 التفاوتات الإقليمية

ذكرت عدة منظمات أيضاً أنَّ ثمة تفاوتات إقليمية لا يمكن إغفالها في كيفية التعامل مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومحتواهم على منصات التواصل الاجتماعي. [75] ووفقاً لبحث أجرته إحدى المنظمات التي قدّمت معلومات، فإنه على الرغم من أن معدل إبلاغ المدافعين المنصات عن الأضرار التي تلحق بهم مقارب إلى حد كبير لمثيله في مختلف أقاليم العالم، إلا أن المدافعين الأفارقة كانوا أقل عرضة لتلقي رد على شكواهم مقارنة بنظرائهم الأوروبيين (خمسون في المئة في مقابل اثنين وسبعين في المئة على التوالي). [76] كما حددت منظمة أخرى فجوات مماثلة في كيفية معالجة المنصات ظاهرة التحرش ضد المدافعين عن حقوق الإنسان عبر مختلف الأقاليم. [77]

[70] المساهمات (A) و(B) و(C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[71] المساهمات (A) و(B) و(C) و(E) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[72] المساهمة (E) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[73] المساهمة (B) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[74] منظمة المادة 19، "إيران نيتعين على مينا إصلاح نظام الإشراف على المحتوى باللغة الفارسية في إنستغرام"، حزيران/يونيو 2022.

[75] المساهمات (A) و(B) و(F) و(I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[76] المساهمة (I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[77] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

6. صعوبات التواصل مع منصات التواصل الاجتماعي

1.6 نتائج مخيبة بالنسبة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان

في ظل القيود وانتهاكات الحقوق والتحييزات المذكورة آنفاً، لا يجد المدافعون عن حقوق الإنسان من سبل الانتصاف إلا القليل.

وبيّنت بحوث إحدى المنظمات أنه في غياب دعم مخصص من المجتمع المدني لمساندة المدافعين لدى تقديم شكاواهم إلى المنصات، فإنّ فعالية استجابة هذه تظل محدودة للغاية. وتمتلك منصات مثل ميتا معايير منتهى غالباً ما تخفق في تصنيف العديد من ضروب الإساءة عبر الإنترنت باعتبارها خروقات لسياساتها، ولا سيما عندما يتم تطير المحتوى الضار كجزء من النقاش العام أو حرية التعبير. ونتيجة لذلك، يتم تجاهل العديد من بلاغات التحرش أو رفضها، الأمر الذي يذّر المدافعين دون وسيلة انتصاف مجدية. وحتى في الحالات التي فيها تتخذ المنصات إجراءً ما، غالباً ما تكون الاستجابة بطيئة ولا تتناسب مع جسامه الإساءة. [78]

وذكرت منظمة أخرى أن العقبات الرئيسية التي تحول دون وصول المدافعات عن حقوق الإنسان إلى سبل الانتصاف في حالات الهجمات الرقمية بمنطقة **ميسواأمريكا** تتمثل في انعدام الآليات الملائمة، وصعوبة الوصول إليها، ولا سيما لغير المتحدثين بالإنجليزية، وفترات الانتظار الطويلة للحصول على رد، وغياب المتابعة، فضلاً عن أن الردود غالباً ما تكون مؤتمتة وتدار بواسطة الحسابات المبرمجة، وهو ما يجعل تلقي رد بشري أمراً يكاد يكون مستحيلاً. [79] ونتيجة لذلك، تختار بعض المدافعات عدم الإبلاغ عن الانتهاكات التي يواجهنها؛ حيث إن خمسة وستين في المئة من المدافعات اللاتي أبلغن هذه المنظمة عن تعرضهن إلى هجمات رقمية لم يقمن بإبلاغ المنصات نفسها، ويعود ذلك في معظمه إلى عدم فعالية آلياتها. [80] وأظهر بحث لمنظمة أخرى حول التحرش عبر الإنترنت في **بنغلاديش** نمطاً مشابهاً، حيث ذكر المدافعون الذين تمت مقابلتهم أن آليات الإبلاغ في لدى فيسبوك غالباً ما تكون معقدة، وغير شفافة، ومحبطة، مما أدى بالكثيرين إلى الشعور بالخذلان والتوقف عن متابعة الشكاوى الرسمية. [81]

وفي حالات محددة تنطوي على تهديدات مباشرة أو استخدام غير مصرح به لصور المدافعين، استجابت المنصات في بعض الأحيان بحذف المنشورات أو إغلاق الحسابات المسيئة. ومع ذلك، فإنّ مثل هذه التدخلات تظل نادرة وغير متسقة. وبالمثل، فإنه قلما يتم التوصل إلى قرارات إيجابية فيما يتعلق بطلبات الاستئناف المتصلة بحظر الحسابات وتعليقها.

[78] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[79] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[80] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[81] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

إن ضيائية مسارات الشكاوى والاستئناف، وانعدام الشفافية، فضلاً عن غياب المخاطبين البشريين، إنما هي جميعاً عوامل تساهم في أن يكون حصول المدافعين عن حقوق الإنسان على الإجابات وسبل الانتصاف التي ينشدونها أمراً نادر الحدوث. ويدفع هذا الوضع العديد من المدافعين إلى التماس الدعم من منظمات المجتمع المدني في محاولة منهم لتحصيل نتائج ملموسة.

2.6 منظمات المجتمع المدني كجهات وسيطة: نموذج قعيب وغير مستدام

تبقى بعض المنظمات الحقوقية الراسخة على قنوات اتصال مباشرة مع منصات التواصل الاجتماعي من أجل الإبلاغ عن الحالات وتقديم الدعم إلى المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن هذه القنوات قد أتاحت التوصل إلى تسويات مرضية نسبياً وإجراءات أكثر سرعة، إلا أن منظمات المجتمع المدني غالباً ما تجدها غير موثوقة أو متسقة. [82] وتفيد إحدى المنظمات بأن التواصل مع منصات التواصل الاجتماعي نيابة عن المدافعين غالباً ما يكون غير مثمر، ولا يؤدي إلى تغيير بنوي ملموس. [83] وعلى نحو مشابه، ذكرت منظمة أخرى أن النتائج لم تكن مضمونة قط. إذ عندما حاولت المنظمة تأمين استعادة حساب مدافعة حقوقية **كازاخستانية** من خلال فتح خط اتصال مباشر بينها وبين شركة ميتا، لم تلتق أي متابعة على الرغم من المحاولات المتكررة. [84]

وأما المبادرات من قبيل برنامج شركة ميتا المسمى برنامج الشريك الموثوق، الذي أنشئ لتعزيز التعاون بين المنصة ومنظمات المجتمع المدني، فقد أسفرت عن نتائج غير مطردة. أفادت إحدى المنظمات بأنها حاولت المتابعة عبر قنوات الدعم الرسمية هذه في حالات تعرّض محتوى المدافعين عن حقوق الإنسان للحجب أو التأشير عليه. ولئن كانت الاستجابات الواردة من قناة الشريك الموثوق المشار إليها تلك أكثر تواتراً مقارنة بمنصتي إكس أو تيليجرام، إلا أنها غالباً ما اقتصرت على ردود مؤتمتة يعوزها التعليل الجوهري. وحتى في الحالات التي فيها قدمت تفسيرات، فإنها قلما كانت تقرر بالسياق الأعم للموقف أو تستوعبه، كما أن تصعيد الشكاوى لم يضمن التوصل إلى حل. [85]

وبوجه عام، يبدو أن التواصل بين منظمات المجتمع المدني والمنصات يتسم بعدم الاتساق، وانعدام الشفافية، وعزوف الشركات عن التواصل. وعلى الرغم من ذلك، فإن المنظمات غير الحكومية لا تني تسعى جاهدة لسد الثغرات التي تسببت فيها المنصات، وتضطلع بأدوار وسيطة على نحو متزايد، وذلك من خلال توثيق الأضرار، والتواصل مع المنصات، والمناصرة لصالح المستخدمين. [86] غير أن هذا ليس بالنموذج المستدام، لأنه يلقي بعبء الحماية والدعم على عاتق المجتمع المدني، في حين يستمر تقصير المنصات في إتاحة آليات فعالة يمكن الوصول إليها بيسر، تكون مخصصة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. [87]

[82] المساهمات (A) و(B) و(C) و(F) و(I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[83] المساهمة (I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[84] لمساهمة (B) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[85] لمساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[86] المساهمات (A) و(B) و(C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[87] المساهمة (A) التي تلقتها المقررة الخاصة.

3.6 تقوُّص التزمّات المنصّات تجاه حقوق الإنسان

في السنوات الأخيرة، وفي تحوُّل لمواقف شركات التواصل الاجتماعي الكبرى لا يمكن إلاّ اعتباره مؤشراً على تقوُّص التزمّات تجاه حقوق الإنسان، فإنها شرعت تتراجع تدريجياً عن التعاون مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

ذكرت إحدى المنظمات أن تواصلها مع منصات التواصل الاجتماعي بات أقل إنتاجية تدريجياً، مع زيادة ذات شأن في مدة تلقي استجابة خلال عام 2025، على الرغم من سجل طويل من العمل المباشر، سواءً أكان ذلك شكلاً غير رسمي أم من خلال العضوية الرسمية في برامج الشراكة الموثوقة المتعددة. وقد تُرك المحتوى الضار متاحاً في بعض الأحيان لمدة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يوماً بعد الإبلاغ عنه، حتى في حالات انطوت على تهديدات جسيمة ضد مدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما أفادت التقارير بأن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أقل استجابة للضغط العلني مما كانت عليه في السابق. [88] واتفقت منظمات مجتمع مدني أخرى على أن انخراط المنصات في قضايا حقوق الإنسان قد تراجع كثيراً خلال السنوات الثلاث الماضية، مع تساؤل الاهتمام بمرئيات المجتمع المدني. [89]

وقد طرأت هذه التغييرات بالتوازي مع قيام شركات التواصل الاجتماعي بالتسريح الجماعي لموظفين و فرق عمل أساسية معنية بالثقة، وسلامة المستخدمين، وحقوق الإنسان، ومكافحة التضليل الإعلامي، فضلاً عن تفكيك الهيئات الاستشارية والبرامج التي تهتم بهذه القضايا. وتشمل المنصات المعنية كلاً من منصة إكس [90]، وميتا [91]، ويوتيوب [92]، وتيك توك [93]. وقد أدت هذه التغييرات الهيكلية إلى إضعاف جسيم لقنوات الحوار التي كانت متاحة سابقاً للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، كما أثرت على قدرة المنصات على معالجة الحالات الفردية والقضايا الهيكلية. [94]

وبالتزامن مع ذلك، قام العديد من منصات التواصل الاجتماعي الكبرى بالتراجع عن سياسات بالغة الأهمية كانت تساهم في حماية حقوق المستخدمين. فقد عمدت كل من منصة ميتا وإكس ويوتيوب إلى إضعاف ضمانات حماية خصوصية المستخدمين للسماح بتدريب أدوات

[88] المساهمة (C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[89] المساهمتان (I) و(J) اللتان تلقتهما المقررة الخاصة.

[90] منظمة العفو الدولية، "عالمي: قرار تويتير بحل مجلس الأمان يهدد سلامة المستخدمين"، كانون الأول / ديسمبر 2022. ملاحظة المترجمة: تعدد الوصول إلى المقالة بكلتا اللغتين الإنجليزية والعربية؛ مؤسسة النجوم الإلكترونية، "تحقيق الأرباح بلا حقوق الإنسان أو المجتمعات الضعيفة، هو ما يهم تويتير في عهد ماسك"، تشرين الثاني / نوفمبر 2022؛ المساهمة (F) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[91] منظمة فري برس، "تراجع عمالقة التكنولوجيا: كيف يهدد تقليص الرقابة في وسائل التواصل الاجتماعي الديمقراطية قبيل انتخابات عام 2024"، كانون الأول / ديسمبر 2023؛ المساهمة (F) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[92] منظمة فري برس، المصدر نفسه.

[93] مركز موارد الأعمال وحقوق الإنسان، "ألمانيا: مشرفو محتوى تيك توك يضربون عن العمل احتجاجاً على عمليات التسريح الجماعي وخطط استبدالهم بالذكاء الاصطناعي"، آب / أغسطس 2025.

[94] المساهمة (C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

الذكاء الاصطناعي. كما قللت ميتا من اعتمادها على تقصي الحقائق بواسطة طرف ثالث لصالح الإشراف "القائم على معايير المنتدى" أو الإشراف المؤتمت، الأمر الذي يبعث شواغل بشأن انتشار المعلومات المضللة. وبالمثل، تراجعت منصة إكس ويوتيوب عن السياسات المتعلقة بالتضليل الإعلامي الخاص فيما يتعلق بالانتخابات. [95]

وعلى الرغم من قيام شركة ميتا بنشر تقارير سنوية عن حقوق الإنسان منذ عام 2022، تفصل فيها كيفية قيامها بتحديد المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان على منصاتها وتحجيم تبعاتها، إلا أن الإصدار الأحدث [96] من تلك التقارير لا يقدم معالجة حقيقية تُذكر للتحديات آفة الذكر. أما المنصات الأخرى، مثل إكس أو تيك توك أو يوتيوب، فلا تقوم بنشر تقارير مخصصة ومستقلة حول حقوق الإنسان.

7. الخاتمة: الأثر على التواجد الرقمي للمدافعين والاستراتيجية التنظيمية

إن الأثر التراكمي لأشكال القمع الرقمي المذكورة آنفاً يتمثل في انحسار الفضاء المدني الرقمي، مع العمل تدريجياً على إسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان عبر الإنترنت.

وعند مواجهة قيود على الظهور، أو التحرش، أو المراقبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وفي ظل غياب الدعم الفعال أو الملائم من المنصات لجبر ضرر هذه الانتهاكات، فقد ذكر عدد كبير من المدافعين عن حقوق الإنسان ما يساورهم من الخوف والقلق على أنفسهم ومجتمعاتهم، وهو ما بدا جلياً في المشاركات المقدمة لرفد هذه الورقة [97] وفي تفاعلات المقررة الخاصة مع المدافعين. ونتيجة لذلك، فإنَّ هؤلاء قد يعتمدون إلى التقليل من ظهورهم، أو تجنب الموضوعات الحساسة، أو مغادرة المنصات جُملةً.

لقد أحجمت المدافعات عن حقوق الإنسان في **السلفادور** عن المشاركة في الشأن العام نتيجة للتحرش الرقمي المستمر. [98]. وفي **باكستان**، كشفت دراسة أجرتها منظمة ميديا ماترز من أجل الديمقراطية عام 2023 أن ثمانين صحفية من بين كل عشر يمارسن الرقابة الذاتية عبر الإنترنت خشية من العنف الرقمي والبدني. [99] وفي **كمبوديا**، تبينت إحدى المنظمات أن ثلث الصحفيين غدواً يتجنبون نشر محتوى ينتقد السلطات على وسائل التواصل الاجتماعي. [100]

[95] منظمة فري برس، المصدر نفسه.

[96] ميتا، "تقرير حقوق الإنسان لعام 2024"، كانون الأول / ديسمبر 2025.

[97] المساهمات (A) و(H) و(I) و(J) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[98] المساهمة (H) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[99] المساهمة (J) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[100] المساهمة (E) التي تلقتها المقررة الخاصة.

وفي مناطق أخرى من آسيا، فإنَّ الرقابة الذاتية بشأن القضايا السياسية الحساسة ما زالت سائدة. [101] كما أفاد ما يقرب من نصف المدافعين عن حقوق الأرض والبيئة الذين شملهم استطلاع منظمة غلوبال ويتنس أن الانتهاكات التي تعرضوا لها عبر الإنترنت أدت إلى فقدان الإنتاجية وتضاؤل القدرة على القيام بحملات المناصرة بشأن هذه القضايا. [102]

ويتمثل الأثر العام في انحسار التواجد الرقمي وتراجع مشاركة المدافعين عن حقوق الإنسان في الشؤون العامة، ولا سيما منهم أولئك الذين ينتمون إلى المجتمعات المهمشة أو يتناولون في عملهم قضايا حساسة. ويمهد هذا الوضع الطريق لنشوء منظومة تركز موازين القوى القائمة عبر الإنترنت، الأمر الذي يجعل المجتمعات المعرّضة بالفعل لأضرار جمة عُرضة إلى خطر الإقصاء التام من الفضاءات الرقمية.

ويعمل بعض المدافعين عن حقوق الإنسان والجماعات الحقوقية على استكشاف منصات بديلة تكون أكثر استقلالية، وتقدّم الأمان والخصوصية على سعة الانتشار. في حين قام آخرون بتعديل استراتيجياتهم المتعلقة بالتواجد على وسائل التواصل الاجتماعي، كمثّل تحجيم الآثار الرقمية التي يخلفونها وراءهم، واستخدام أسماء مستعارة أو لغة مشفرة، وتجنب النشر في الوقت الفعلي، من بين تدابير أخرى. [103] ومع ذلك، تظل منصات التواصل الاجتماعي الكبرى ضرورية لمعظم المدافعين، إذ ما تزال المنصات الأحدث ذات انتشار محدود للغاية وعدد أقل بكثير من المستخدمين النشطين، كما أنّ المنظومة الرقمية الراهنة ما برحت خاضعة لهيمنة طغمة من المنصات الكبرى الساعية إلى الربح. ويضطر هذا المدافعين عن حقوق الإنسان إلى الموازنة بين الظهور والأمان. وقد أشارت عدة منظمات إلى صعوبة انفكاك المدافعين من تلك المنصات بشكل كامل دون أن تكون عاقبة ذلك التضحية بما لعملهم من تأثير، ويؤدي غياب البدائل الآمنة إلى استمرار تعرض المدافعين إلى المخاطر. [104]

[101] المساهمة (F) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[102] غلوبال ويتنس، المصدر نفسه.

[103] المساهمات (A) و(C) و(F) و(I) التي تلقتها المقررة الخاصة.

[104] المساهمات (A) و(B) و(C) التي تلقتها المقررة الخاصة.

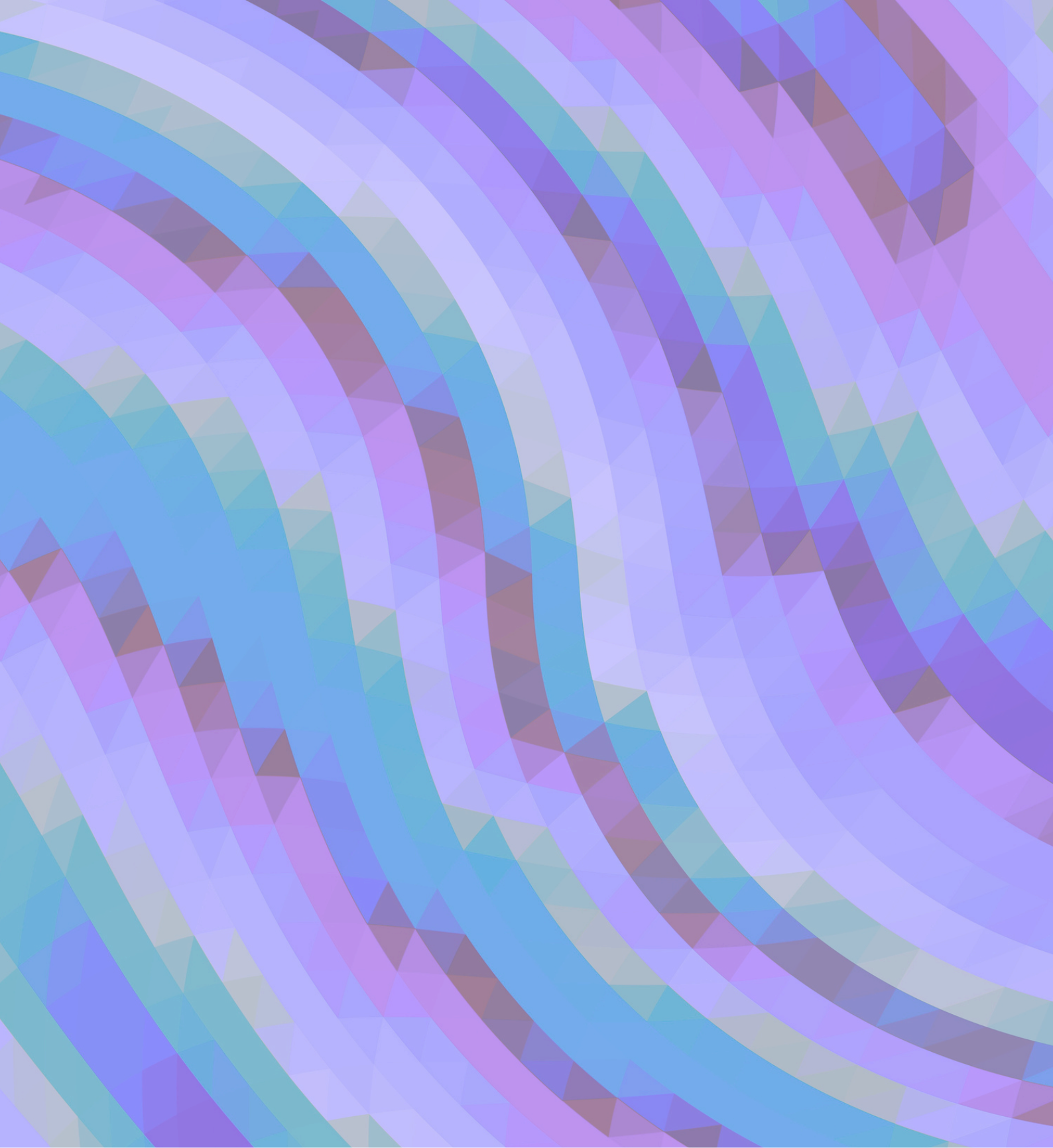
التوصيات

إلى الشركات المشغلة لمنصات التواصل الاجتماعي:

- ضمان اتساق سياسات إدارة المحتوى وتنظيمه بشكل صارم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان ألا تمس هذه السياسات بالحق في الدفاع عن حقوق الإنسان.
- الامتناع عن تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي أو استخدامها في ممارسات إدارة المحتوى وحذفه دون إعمال آليات للتحقق عبر طرف ثالث مستق، والتدقيق في المحتوى من قبل البشر.
- تعزيز الشفافية فيما يتعلق بقرارات إدارة المحتوى وإجراءات الاستئناف .
- تطوير أدوات الخصوصية والأمان، بما في ذلك تقوية تقنيات التشفير، وإتاحة خاصية الإبلاغ دون الكشف عن الهوية، ووضع ضمانات فعالة ضد كشف البيانات الشخصي والمراقبة غير المشروعة.
- إجراء مراجعة شاملة لمدى فعالية آليات الإبلاغ عن الانتهاكات عبر الإنترنت، واستثمار الموارد في إنشاء منظومات دعم موثوقة وميسرة يقودها العنصر البشري لتقديم المساعدة إلى من يحتاج إليها من المدافعين عن حقوق الإنسان، تكون مجهزة بفرق مؤهلة ومدربة على اللغات والثقافات والسياقات السياسية ذات الصلة.
- ضمان تقليل مدة الاستجابة، ولا سيما فيما يتعلق بالبلاغات الواردة من الشركاء الموثوقين والحالات العاجل.
- الاستثمار في أدوات وإجراءات إشراف حساسة للنوع الاجتماعي، وإدراج قسم يتناول التحرش والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي بالتحديد ضمن قواعد المنتدى.
- تنفيذ عمليات تدقيق خارجي للخوارزميات للحد من انتشار المعلومات المضللة والمحتوى الذي يتضمن الكراهية أو الإساءة، والالتزام بنهج شامل لا يهمل المحتوى الحقوقي.
- مقاومة الامتثال إلى طلبات الرقابة الصادرة عن الدول، التي تتعارض مع معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- الإفصاح عن طلبات الحذف الصادرة عن الدول ونشرها، مشفوعة باستجابات المنصات إليها.
- التراجع عن القرارات الأخيرة التي أضعفت السياسات المتعلقة بمكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وحماية الخصوصية، وإعادة تفعيل الكوادر الوظيفية المعنية بالثقة والأمان وحقوق الإنسان.
- إقامة قنوات للتواصل مع المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وتوسيع ما هو كائن منها، ولا سيما في الأقاليم التي تفتقر إلى آليات هيكلية، وضمان الأخذ برأيهم في تصميم السياسات ومنظومات الدعم التي تلبى احتياجاتهم.

التوصيات الموجهة إلى الدول:

- ضمان احترام شركات التواصل الاجتماعي حرية التعبير والتزامها بمعايير حقوق الإنسان المتفق عليها.
- النظر في حلول تنظيمية لمعالجة النفوذ الطاغي للمنصات المهيمنة.
- الإقرار بواقع أن العنف الرقمي جزء من سلسلة الاعتداءات المتصلة والمستمرة التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إجراء تحقيقات فعالة وضمن الملاحقة القضائية لمرتكبي أعمال العنف عبر الإنترنت ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.
- اعتماد أطر قانونية وسياساتية واضحة تُخضع منصات التواصل الاجتماعي إلى المساءلة عن دورها في تمكين التحرش عبر الإنترنت، ولا سيما عندما تهدد هذه الأفعال سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان.
- الامتناع عن إكراه منصات التواصل الاجتماعي على فرض الرقابة أو تنفيذ عمليات المراقبة.



HRC-SR-DEFENDERS@UN.ORG
WWW.SRDEFENDERS.ORG

